

Distr.: General
11 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

اجتماع الدائرة المستديرة بين الدورات بشأن سبل تعزيز مشاركة ممثلي
الشعوب الأصلية ومؤسساتها في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان التي
تناقش القضايا التي تؤثر فيها

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

هذا التقرير هو موجز لمداولات اجتماع المائدة المستديرة بين دورات مجلس حقوق الإنسان بشأن سبل تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في اجتماعات المجلس التي تناقش القضايا التي تؤثر فيها. وقد عُقد اجتماع الدائرة المستديرة بين الدورات بشكل افتراضي في 16 تموز/يوليه 2021 على هامش الدورة الرابعة عشرة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، عملاً بقراري المجلس 19/42 و12/45. ويتضمن التقرير ملخصات للبيانات الافتتاحية والعروض الاستهلالية، والنقاط البارزة لجلسة الحوار التي أعقبتها والتوصيات المنبثقة عنها.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 19/42، عقد اجتماع مائدة مستديرة بين دوراته بشأن الخطوات الممكنة اتخاذها لتعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في اجتماعاته بشأن القضايا التي تؤثر فيها، كمتابعة لحوار نُظم بشأن الموضوع نفسه وعُقد في 15 تموز/يوليه 2019. وبسبب جائحة كوفيد-19، كان لا بد من تأجيل المائدة المستديرة. وهكذا قرر المجلس في قراره 12/45 عقد اجتماع المائدة المستديرة في عام 2021. وقد عُقد اجتماع بين الدورات بشكل افتراضي في 16 تموز/يوليه 2021 على هامش الدورة الرابعة عشرة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. ويقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/42.

2- والهدف من مناقشة المائدة المستديرة هو دراسة سبل تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل التي تمسها، وتيسير الحوار بين ممثلي الشعوب الأصلية والدول لتحقيق هذا الغرض. وشارك في رئاسة المائدة المستديرة رئيس مجلس حقوق الإنسان، نزهة شميم خان، وموهوك، وممثل لجنة العلاقات الخارجية لشعب هودينوسوني، كينيث دير. وأدلت ببيانات افتتاحية السيدة خان ورئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منى ريشماوي.

3- وتضمن الجزء الأول من جلسة التحوار البيانات الافتتاحية لممثلي الاتحاد الروسي وإكوادور والدانمرك والكاميرون وكندا ونيوزيلندا؛ ولممثلي الشعوب الأصلية من المناطق الاجتماعية والثقافية السبع، أي أفريقيا؛ وآسيا؛ وأمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنطقة القطب الشمالي؛ وأوروبا الوسطى والشرقية، والاتحاد الروسي، ووسط آسيا، وما وراء القوقاز؛ وأمريكا الشمالية؛ والمحيط الهادئ؛ ورئيس آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

4- وخلال الجزء الثاني من الحوار، ناقش المشاركون الكيفية التي يمكن أن تعزز بها مشاركة الشعوب الأصلية. وقد تدخل ممثلو إندونيسيا وبوليفيا (دولة متعددة القوميات) والكاميرون وكندا والدانمرك وغواتيمالا وفنلندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكذا ممثل الاتحاد الأوروبي. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو حلف الشعوب الأصلية في آسيا، والمجلس الدولي لمعاهدة الهنود، ومجلس الصاميين، والبرلمان الصامي الفنلندي، وممثلو الشعوب الأصلية من أستراليا والبرازيل والمكسيك وأفريقيا وأمريكا الشمالية والمحيط الهادئ.

5- وقد بُنيت المائدة المستديرة على شبكة الإنترنت وكانت متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁾.

ثانياً - افتتاح اجتماع المائدة المستديرة المعقود بين الدورات

6- افتتحت السيدة خان اجتماع المائدة المستديرة بين الدورات. وأشارت إلى أن استبيانسيو كاسترو دياز، الذي عينته الشعوب الأصلية رئيساً مشاركاً عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/42، وافته المنية للأسف. وبعد ذلك، قدمت الرئيس المشارك الجديد، السيد دير، الذي عُيّن لتعويض السيد دياز من قبل

(1) انظر الرابط: <https://media.un.org/en/asset/k13/k137i4yvyf>.

اللجنة المؤقتة التي أنشئت في اجتماع الحوار الثاني حول تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، الذي عُقد في كيتو في كانون الثاني/يناير 2020⁽²⁾.

7- وأقرت السيدة خان بأن مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات الأمم المتحدة أساسية لتعزيز حقوقها، ولأحظت مع التقدير تمثيل الشعوب الأصلية من المناطق الاجتماعية والثقافية السبع تمثيلاً متوازناً في المائدة المستديرة. وقالت إن مشاركة جميع أصحاب الحقوق في أعمال مجلس حقوق الإنسان مشاركة نشطة ودون الخوف من أعمال التهريب أو الانتقام أمر أساسي للوفاء بولايته. ودعت جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع هذه الأعمال وضمان التصدي لها على وجه السرعة وبجدية إن حدثت فعلاً. وقالت إنها ستنتظر شخصياً في أي ادعاءات تتعلق بالانتقام والتهريب وترتبط بعمل المجلس، وستابعها.

8- والسيدة ريشماوي، محدثة باسم المفوضية، أبرزت الطابع غير المسبوق للاجتماع الذي جمع الشعوب الأصلية من المناطق الاجتماعية والثقافية السبع وممثلي سبع دول كأعضاء في حلقة النقاش، وأكدت على الالتزام بالمشاركة المتساوية. وقالت إن الأمم المتحدة ملزمة بتعزيز إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية داخل الأمم المتحدة وخارجها. وتتناول المادة 41 من الإعلان على وجه التحديد دور الأمم المتحدة في التنفيذ الكامل لأحكامه، بطرق منها تحديد سبل ووسائل ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في القضايا التي تؤثر فيها في الأمم المتحدة.

9- وشددت السيدة ريشماوي على أن مسألة مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة آخذة في التطور منذ المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية في عام 2014، وسلطت الضوء بوجه خاص على قرار الجمعية العامة 321/71، الذي عقدت الجمعية العامة بموجبه جلسات استماع تفاعلية غير رسمية بشأن الموضوع. وأشارت أيضاً إلى تقرير الأمين العام الصادر في تموز/يوليه 2020⁽³⁾، والذي أوصى فيه بأن تجري الدول مشاورات وطنية وإقليمية بالتعاون مع الشعوب الأصلية.

10- وسلطت السيدة ريشماوي الضوء أيضاً على عدد من آليات الأمم المتحدة التي تشارك فيها الشعوب الأصلية كصاحبة حق، مثل آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمندوب الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وعلى الكيفية التي يُعزّز بها ذلك عمل تلك الهيئات. وقد سارت على هذا النهج هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الحكومية الدولية للملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ومشاركة الشعوب الأصلية ستدعم بالتأكيد عمل مجلس حقوق الإنسان، كما أثبتت ذلك ممارسة هيئات الأمم المتحدة المذكورة أعلاه.

ثالثاً - موجز المداولات

ألف - البيانات الافتتاحية

11- أدار السيد دير الجزء الأول من المائدة المستديرة، معرباً عن أمله في إجراء حوار فعلي ومناقشة مستفيضة.

(2) انظر الرابط:

<http://cendoc.docip.org/collect/cendocdo/index/assoc/HASH01be/9fa830da.dir/ENG%20Quito%20Outcome%20Document%202020%25281%2529.pdf>

(3) A/75/255

12- وأكد السيد داميان جورج أوومو، الوزير - المستشار لدى البعثة الدائمة للكاميرون لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، أن الكاميرون اعتمدت نهجاً شاملاً وتعاونياً يشمل كل من الإدارة العامة للدولة وممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها. ومشاركة الشعوب الأصلية بفعالية وكفاءة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان لا يمكن تحقيقها سوى من خلال عمل أساسي تضطلع به الدولة لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وضمان المساواة من خلال تنفيذ سياسات عامة تأخذ في الاعتبار شواغل الشعوب الأصلية، ولا سيما في سياق قضايا البيئة والتنمية والأراضي. ولا بد من توفير الإرادة السياسية الحقيقية لاعتماد أطر تشريعية وتنظيمية وإنشاء آليات للحوار مع الشعوب الأصلية.

13- وقدم السيد أوومو أمثلة على الجهود الكبيرة التي بذلتها الكاميرون لوضع تشريعات وآليات للحوار مع الشعوب الأصلية. والهدف من ذلك هو منع التمييز ضد الشعوب الأصلية، والحفاظ على حقوق الإنسان الخاصة بها، وتجنب أن تتسبب الأنشطة الإنمائية في الضرر لمجتمعاتها وأراضيها، وتعزيز تطبيق موافقتها الحرة المسبقة والمستنيرة وغيرها من الضمانات التي يكرسها القانون. كما أن لجنة الكاميرون لحقوق الإنسان تؤدي دوراً حاسماً في حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، وهي في وضع فريد يسمح لها بأن تجمع الهيئات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان لضمان المشاركة والتمثيل المشروعين والفعالين للشعوب الأصلية في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل المتعلقة بها.

14- وأعرب فرانسوا ويلدون، المدير العام بوزارة العلاقات بين التاج والشعوب الأصلية وشؤون أقاليم الشمال في كندا، عن أسفه لأن المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في المائدة المستديرة قد عرقلت قواعدها مجلس حقوق الإنسان التي منعته من أخذ الكلمة في تلك المحادثة المهمة. وتمشياً مع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، تؤمن كندا بأن الشعوب الأصلية قادرة على المشاركة في القرارات التي تؤثر فيها على جميع المستويات، بما في ذلك في الأمم المتحدة.

15- وأشار السيد ويلدون إلى الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقها في تقرير المصير، والاعتراف بها كشعوب متميزة، والتحرر من التمييز، والمشاركة في صنع القرار. وحث مجلس حقوق الإنسان والأسرة الواسعة للأمم المتحدة على اتخاذ خطوات ملموسة لإدراج الإعلان في آلياتها من خلال إدراج مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية. ورحب بقرار الجمعية العامة رقم 321/71 القاضي بمواصلة النظر في التدابير الممكنة لتعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القضايا التي تؤثر فيها.

16- وأقر السيد ويلدون بأن آليات الأمم المتحدة التي تركز على الشعوب الأصلية، بما فيها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمنندى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، لا تقدر بثمن. ويتعين أن تكون الأمم المتحدة ذات أهمية لجميع الشعوب، بما في ذلك الأصوات المستقلة والفريدة للشعوب الأصلية التي ينبغي الإصغاء إليها في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة. ونظراً لعدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في العديد من البلدان، فإن مشاركتها في المجلس مسألة بالغة الأهمية.

17- وأعرب السيد ويلدون عن تقديره لتمثيل الشعوب الأصلية في باقي هيئات الأمم المتحدة، مثل منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يشارك فيه ممثلو الشعوب الأصلية على قدم المساواة مع الدول. وقال إن تعيين ممثلي الشعوب الأصلية عنصر أساسي في تمثيلها، ويتطلب عملية موسعة وشاملة، وآلية أو إجراء لاعتماد الشعوب الأصلية على

أساس تقرير المصير وتحديد الهوية الذاتي. ومن شأن إشراك الشعوب الأصلية في أعمال مجلس حقوق الإنسان أن يعزز قدرته على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

18- واعتبر توماس أسلاك جوسو، ممثل الشعوب الأصلية من المنطقة الاجتماعية والثقافية للقطب الشمالي، أن نتائج عملية التشاور السابقة وقرارات الجمعية العامة 321/71 محبطة، وإن اعترف بأنها خطوات مهمة نحو تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس حقوق الإنسان بصفة خاصة. وعملية تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة والنتائج الإيجابية لهذه المشاركة أمران حاسمان بالنسبة لممارسة الشعوب الأصلية حقها الأساسي في تقرير المصير على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، حث المجلس والدول الأعضاء فيه على إيلاء اهتمام دقيق لوثيقة كيتو الختامية⁽⁴⁾، ولا سيما التوصيات المقدمة إلى المجلس، بما في ذلك الطلب إلى رئيس المجلس الإسراع بإجراء مشاورات ومفاوضات تمثيلية وشفافة مع الدول وممثلي الشعوب الأصلية.

19- ولاحظ السيد جوسو أنه من الصعب جداً التوصل إلى نتائج مقبولة في عمليات صنع القرار المتعددة الأطراف التي تؤثر على الشعوب الأصلية دون مشاركة مؤسساتها الحاكمة مشاركة كاملة وفعالة. ودعا إلى إجراء مفاوضات حكومية دولية في إطار مجلس حقوق الإنسان وتكليفها بوضع مشاريع طرائق لمشاركة الشعوب الأصلية في أعمال المجلس. واقترح أن ينظم المجلس حلقات عمل دولية بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بمشاركة الشعوب الأصلية، بما في ذلك بشأن معايير الاختيار للمشاركة. وينبغي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان عندئذ أن تعد تقريراً شاملاً عن نتائج العملية وأن تقدمه وأن تنشره.

20- وأوصى السيد جوسو بأن يقوم مجلس حقوق الإنسان، بمجرد الانتهاء من عملية التفاوض الحكومية الدولية التي اقترحها، باعتماد قرار يسمح بمشاركة المؤسسات التمثيلية للشعوب الأصلية في اجتماعات المجلس بشأن المسائل التي تمسها. وأشار إلى قرار لجنة حقوق الإنسان 74/2005 بشأن تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمله، الذي يمنح المؤسسات التي تتمتع بمركز "ألف" حق الحديث في إطار جميع بنود جدول أعمالها، ويخصص لها مقاعد. ويمكن أن تشكل هذه السابقة أساساً لاتخاذ المجلس قراراً مماثلاً بشأن مشاركة الشعوب الأصلية.

21- ولاحظ لارس فولك مادسن، الوزير - المستشار لدى البعثة الدائمة للدانمرك لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، مع الأسف أن اجتماع المائدة المستديرة يجسد الحاجة إلى مواصلة المناقشات بشأن مشاركة الشعوب الأصلية أمام مجلس حقوق الإنسان، لأن الكثير منها لا يُسمح له بالمشاركة لعدم استيفائه شروط الاجتماع. وهناك جوانب إجرائية وموضوعية ينبغي النظر فيها. ومن الناحية الإجرائية، تسير العملية ببطء محبط عبر منظومة الأمم المتحدة. وقد تأخر النظر في هذه المسألة المعروضة على الجمعية العامة منذ عام 2017، وتقام ذلك اليوم بسبب جائحة كوفيد-19.

22- وبالنسبة للدانمرك، ينبغي أن تعالج الجمعية العامة هذه المسألة، لأنه يتعين تنفيذها على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل إعمال الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إعمالاً كاملاً. بيد أنه، ومع التسليم بأن الأمر قد يستغرق عدة سنوات قبل أن تعيد الجمعية العامة النظر في العملية، ينبغي الحفاظ على التقدم المحرز في جنيف. وأعرب السيد مادسن عن دعم الدانمرك الثابت لتمتع الشعوب الأصلية بحقوق الإنسان الخاصة بها، بما فيها الحقوق المنصوص

(4) انظر الرابط:

<http://cendoc.docip.org/collect/cendocdo/index/assoc/HASH01be/9fa830da.dir/ENG%20Quito%20Outcome%20Document%202020%25281%2529.pdf>

عليها في المادة 18 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بحقوقها في المشاركة في صنع القرار في المسائل التي تؤثر في حقوقها، فضلاً عن الحق في تقرير المصير.

23- وسلط السيد مادن الضوء على بعض المشاكل الموضوعية المتعلقة بمشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة والتي يعتقد أنه يتعين حلها. وتتعلق هذه المشاكل بتعريف الشعوب الأصلية واعتمادها، بما في ذلك: تحديد من يقرر من له الحق في الحديث، وكيفية البت في ذلك؛ وتحديد ما تعنيه المشاركة من الناحية العملية؛ وتحديد الاجتماعات التي تشارك فيها الشعوب الأصلية؛ وتحديد الوقت الذي يخصص للشعوب الأصلية. وهذه المسائل ستتطلب إجراء مناقشات طويلة ودقيقة بين الدول والشعوب الأصلية. وقد حاول مجلس حقوق الإنسان، وهو هيئة الأمم المتحدة المكرسة لتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الشعوب الأصلية، أن يكون قدوة في كيفية المضي قدماً.

24- واعترفت غام شيمراي، ممثلة الشعوب الأصلية بمنطقة آسيا، بالتقدم المحرز حتى الآن، وسلطت الضوء على أن مشاركتها شرط ضروري لكي تعرض شواغلها على صانعي السياسات. ومن شأن تعزيز المشاركة أن يتيح الفرصة لفهم كيفية تجاوز المظالم التاريخية والتمييز المستمرين ضد الشعوب الأصلية. ورأى أن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان ضد الشعوب الأصلية ترتبط باستبعادها من عمليات صنع القرار المتعلقة بالقضايا التي تؤثر فيها.

25- وأشار السيد شيمراي إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يتحدث عن المساواة وعدم التمييز بالنسبة لجميع الناس، وإلى التقرير الأخير للأمين العام الذي قدمه إلى الجمعية العامة⁽⁵⁾ وكرر فيه استنتاجه بأن المشاركة في الأمم المتحدة تشكل تجربة إيجابية للشعوب الأصلية، إذ تمكنها من العمل بسلام وبشراكة مع الدول بشأن المسائل المثيرة للقلق. ومن شأن زيادة تعزيز الإجراءات التي تمكن الشعوب الأصلية من المشاركة في جميع أعمال الأمم المتحدة ذات الصلة أن يحسن التعاون بين الأطراف المعنية. وفي إطار الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يبادر بعقد حلقات عمل مفتوحة أمام المشاركة المتساوية للدول والشعوب الأصلية، وأن يدعو إلى تقديم مساهمات خطية تحدد أفضل السبل الممكنة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في المجلس.

26- وأشار السيد شيمراي إلى أن الشعوب الأصلية لا تعاني من تقييد مشاركتها في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً من انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان على أرض الواقع. وهكذا، حث المجلس على اعتبار الشعوب الأصلية كياناً منفصلاً لتيسير مشاركتها الفعالة والهادفة. وأخيراً، دعا الدول، ولا سيما دول آسيا، واللجنة المؤقتة وهيئات الأمم المتحدة إلى إطلاق حوارات بشأن تعزيز المشاركة على الصعيد الإقليمي تشارك فيها الشعوب الأصلية على نحو كامل وفعال.

27- وأكد إميليو رافائيل إزكويردو مينيو، الممثل الدائم لإكوادور لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، على أهمية توطيد وتعزيز تنفيذ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومشاركة الشعوب الأصلية في العمليات التي تهمها مكرسة في الإعلان، وهو ما يتيح لمجلس حقوق الإنسان فرصة فهم خصائصها وأشكال تنظيمها الفريدة، وكذا فهم التحديات والفرص في هذا المجال.

28- وأكد السيد إزكويردو مينيو أيضاً أهمية تقديم الدعم المتواصل لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات للشعوب الأصلية والآليات الأخرى التي تيسر حضور ومشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في عمليات الأمم المتحدة وآلياتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمفوضية أن تواصل توسيع برنامج الزمالات

(5) الوثيقة A/75/255، الفقرة 10، والوثيقة A/HRC/21/24، الفقرة 66.

الدراسية للشعوب الأصلية من أجل تعزيز معارف وقدرات ممثلي الشعوب الأصلية، وبالتالي دعم منظماتها ومجتمعاتها المحلية.

29- وأشار السيد إزكبيرو مينيو إلى أن أصوات الشعوب الأصلية كانت مهمة بالنسبة لعمل مجلس حقوق الإنسان، كما تدل على ذلك مشاركتها في حلقة النقاش السنوية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وفي جلسات الحوار مع آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية. ومن المهم بصفة خاصة زيادة إسماع صوت النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية ووضع إجراءات ملائمة لمشاركتهم، دون تقويض الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والمجلس. وشجع على تنسيق جهود جميع الدول والشعوب الأصلية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتوسيع مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال المجلس.

30- وسلطت داريا إيغريف، ممثلة الشعوب الأصلية عن المنطقة الاجتماعية والثقافية لأوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد الروسي وآسيا الوسطى والقوقاز، الضوء على الأثر غير المتناسب للتحديات الراهنة، مثل الجائحة وتغير المناخ، على الشعوب الأصلية، بما يسهم في ضعفها. ومن أجل معالجة الأثر الحاد للحقائق الراهنة، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ نهجاً منسقاً. وحق الشعوب الأصلية في المشاركة في عملية صنع القرار ضروري لتحقيق التقاهم المتبادل مع الدول المعنية، ووسيلة لمكافحة تهديد الشعوب الأصلية.

31- وذكرت السيدة إيغريف بالاجتماعين اللذين نظمتها الشعوب الأصلية في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وفي كيتو في كانون الثاني/يناير 2020، بشأن موضوع تعزيز مشاركتها في الأمم المتحدة. وقد هدف هذان الاجتماعان إلى منح الشعوب الأصلية والجهات الخبيرة فرصة مراعاة وتعزيز مواقفها واستراتيجياتها بشأن العمليات الحالية والمستقبلية لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، وتكثيف حواراتها مع الدول الأعضاء.

32- والسيدة إيغريف ذكرت أيضاً بالقرار الذي اتخذ في اجتماع كيتو بإنشاء لجنة مؤقتة تضم ممثلين اثنين عن كل منطقة من المناطق الاجتماعية والثقافية السبع التي تقيم فيها الشعوب الأصلية، لإجراء مشاورات وضمان التعاون بين مجتمعات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتعزيز مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وينبغي أن تستند العمليات المستقبلية إلى العمل المنجز حتى الآن، بما في ذلك البروتوكولات المعتمدة في بانكوك وكيتو والخيارات التي اقترحتها الدول والشعوب الأصلية بشأن التدابير المحتملة التي يتعين اتخاذها لتعزيز مشاركة مؤسسات الشعوب الأصلية.

33- وأعربت السيدة إيغريف عن قلقها إزاء بيانات المؤسسات الأصلية ذات الصلة بالسلام والعدالة والتي تقيد بأن سلطات الدولة تقوّض أنشطتها أو تتدخل فيها، وبأن الشعوب الأصلية تُستبعد من عمليات صنع القرار المتصلة بحقوق الإنسان والبيئة والأراضي التقليدية والموارد. وينبغي أن تكون الشعوب الأصلية قادرة على المشاركة بالتساوي مع الدول في المفاوضات والمناقشات والاتفاقات مع الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة.

34- والسيدة إيغريف أشارت إلى أنه ينبغي أخذ حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتوصيات المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، بعين الاعتبار عند النظر في هذه المسألة. ودعت الدول التي امتنعت عن توقيع الإعلان ودعمه إلى أن تفعل ذلك وأوصت الدول بدعم الشعوب الأصلية في جميع المشاورات والمفاوضات المتعلقة بتعزيز مشاركتها داخل منظومة الأمم المتحدة.

35- وقالت أنا لويز دنكان، الممثلة الدائمة لنيوزيلندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، إن نيوزيلندا تؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي السماح لجميع الشعوب الأصلية بأن تشارك في القرارات التي تؤثر فيها وبأن يصغى إليها في هذا الصدد على جميع المستويات، على الصعيدين المحلي والدولي، على النحو المكفول في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وللشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير، وفي التحرر من التمييز، وفي المشاركة في القرارات التي تؤثر فيها. ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة بدعم هذه الحقوق واستكشاف سبل تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان. وللمشاركة الشاملة أهمية خاصة بالنظر إلى الطابع التحويلي لإشراك الشعوب الأصلية ولإيجاد الحلول للمشاكل التي تؤثر فيها.

36- وسلّطت السيدة دنكان الضوء على الصعوبات التي يواجهها ممثلو الشعوب الأصلية أثناء التسجيل في اجتماع المائدة المستديرة، وذلك بسبب الشرط الأساسي المتمثل في الحصول على مركز غير حكومي، بما يوضح الحواجز القائمة والتحديات التي لا تزال تعترض الشعوب الأصلية في إسماع صوتها. والمداولات والمفاوضات في مجلس حقوق الإنسان يمكن أن تعالج جوانب عديدة من حياة الشعوب الأصلية وحقوقها. ورُحِّبَ بمواصلة العمل في الأمم المتحدة، بما في ذلك في المجلس، للنظر في كيفية تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، واستكشاف السبل الممكنة لتخطي العقبات التي حالت دون بلوغ اتفاق في الماضي.

37- وأكد جونسون سيردا، ممثل الشعوب الأصلية عن المنطقة الاجتماعية الثقافية لأمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، على أهمية امتلاك الشعوب الأصلية لأراضٍ ونظم حكومية وتنظيمية تسمح لها بتطوير ثقافتها ومجتمعاتها. والشعوب الأصلية ليست منظمات غير حكومية ولا ينبغي أن ينظر إليها على هذا النحو. وتسعى الشعوب الأصلية إلى المشاركة الكاملة والفعالة، وكذا إلى الاستفادة من إجراءات شفافة وشاملة. وقد أُحرز بعض التقدم بالفعل على مستوى المنظومة، مثل المنابر التي تسمح بمشاركة الشعوب الأصلية، بما فيها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

38- وأشار السيد سيردا إلى أن الوثيقة الختامية للحوار الذي نُظِمَ في كيتو في كانون الثاني/يناير 2020 سمح للشعوب الأصلية بالتقدم في رؤيتها وتعزيز مشاركتها في المنظومة. وسلّط الضوء أيضاً على أطر مهمة أخرى في العملية، بما فيها أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بتقرير المصير وبالمشاركة الكاملة والنشطة، والوثيقة الختامية وتوصيات المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية.

39- وأشار ألن كابويان، رئيس اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية في الفلبين، إلى قانون العدالة الاجتماعية الشامل للفلبين، الذي جعلها أول بلد في آسيا يعترف بحقوق الشعوب الأصلية في القانون. وحث المجلس على ضمان تمثيل الدولة أو المؤسسات الحكومية المكلفة بالتعامل مع قضايا الشعوب الأصلية في المناقشات الحالية. وتقريب الأمم المتحدة من مجتمعات الشعوب الأصلية عن طريق تيسير الحوارات الافتراضية المباشرة مع الممثلين والخبراء ممارسة جيدة لضمان تمثيل الشعوب الأصلية ومشاركتها.

40- وأكد السيد كابويان أن الفلبين ما فتئت تكفل إجراء مشاورات مناسبة مع الشعوب الأصلية، لكي تعبر مواقفها في جميع المحافل الدولية بشأن المناقشات ذات الصلة بالشعوب الأصلية عن وجهات نظرها ومصالحها على النحو الواجب، وتيسر مشاركتها في مختلف آليات الأمم المتحدة. ولتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، تؤيد الفلبين إنشاء فئة داخل الأمم المتحدة تعكس الهياكل السياسية

الأصلية للشعوب الأصلية، وتراعي القوانين والممارسات العرفية لهذه الشعوب. وهي تؤيد أيضاً صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية.

41- وأكدت هيزر وايتمان رانز هيم، ممثلة الشعوب الأصلية عن المنطقة الاجتماعية الثقافية لأمريكا الشمالية، أن الشعوب الأصلية هي أكثر من مجتمعات أو بلدات أو مدن أو بلديات محلية. وينبغي ألا تعتبر هذه المنظمات كمنظمات غير حكومية، وأن تعطى الأولوية على حساب المنظمات غير الحكومية داخل مندييات الأمم المتحدة عندما يجري تناول شواغل الشعوب الأصلية. وحالياً، الكثير من الشعوب الأصلية لا يستطيع استخدام الإطار الحالي للمشاركة أو لا يرغب في ذلك، لأنه يشكل إهانة لمؤسساتها الحاكمة ولوضعها كشعوب.

42- والسيدة وايتمان رانز هيم أشارت إلى أن الدول عقدت العزم في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية على أن تخصص مركزاً مناسباً وكرماً لمشاركة مؤسسات ممثلي الشعوب الأصلية في القضايا التي تؤثر فيها في الأمم المتحدة. وهذه المشاركة، عن طريق المؤسسات التمثيلية للشعوب الأصلية، ومن خلال ممثلين تختارهم الشعوب الأصلية نفسها، هي حق للشعوب الأصلية بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من المعايير والقواعد القانونية الدولية. وأعربت عن تقديرها لالتزام مجلس حقوق الإنسان بمواصلة مناقشة سبل ووسائل تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في القضايا والمسائل التي تؤثر فيها.

43- والسيدة وايتمان رانز هيم لاحظت أن ممثلي الشعوب الأصلية أوضحوا في وثيقة كيتو الختامية أن أفضل طريقة للنهوض بمسألة المشاركة هي تنظيم سلسلة حلقات عمل مواضيعية ينبغي التخطيط لها بطريقة تيسر مشاركة الشعوب الأصلية من جميع المناطق، بصورة حضورية وافتراضية. وينبغي إرسال إشعار مسبق بشأن حلقات العمل قبل وقت كاف لتيسير التخطيط، وكذا توفير التمويل الكافي لضمان أوسع تمثيل ممكن. واختتمت كلمتها بحث الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان على تنفيذ عملية تكفل مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة فعالة.

44- واعترف غريغوري لوكياننسييف، ممثل الاتحاد الروسي، بأهمية مشاركة الشعوب الأصلية في منظومة الأمم المتحدة، وكذا بالطابع المعقد للمسألة، كما يتضح من العملية المعروضة على الجمعية العامة في عام 2017. وينبغي ألا يتم تناول المسألة من وجهة نظر نظرية بحتة، بل ينبغي أيضاً تناول الجوانب العملية لتنفيذ الالتزامات الجديدة المحتملة. ودافع الاتحاد الروسي عن تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في هيئات الأمم المتحدة ومحافلها حيث تشارك بالفعل جهات فاعلة من غير الدول، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية.

45- وسلط السيد لوكياننسييف الضوء على عدد من القضايا التي لم تحل بعد، بما في ذلك عدم وجود فهم مشترك لمختلف مراكز المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات التمثيلية للشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاريف المختلفة للهيئات التمثيلية ولمختلف أشكالها (مثل مؤتمرات الشعوب ومجالس الحكماء) ومختلف سلطاتها وطرائق عملها وتمويلاتها. وتشمل الأسئلة المهمة معرفة من يحدد تمثيلية الهيئة، وكيفية عمل إجراءات التمثيل، والحالات التي يُـمَثَّل فيها شعب واحد بأكثر من هيئة واحدة، والحقائق العابرة للحدود.

46- وأشار السيد لوكياننسييف إلى تحدي رئيسي آخر يتمثل في الاعتراف بالمؤسسات الأصلية من قبل الدولة. وتعدد النظم القانونية للدول يعني أيضاً تعدد أشكال الاعتراف أو عدم الاعتراف بهذه

المؤسسات. وقارن الحالة بمسألة تعريف "الشعوب الأصلية" وتساءل عما يحدث إن لم تعترف الدولة بمفهوم الشعوب الأصلية ووجودها على أراضيها. وتساءل أيضاً عن المسائل ذات الصلة، مثل عملية اختيار المؤسسات التمثيلية، ومنحها مركزاً خاصاً داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحديد معايير اختيارها، وتقادي الاستقطاب والصراعات بين الشعوب الأصلية وبين الدول على حد سواء.

47- وأشار غزالي أووربلا، ممثل الشعوب الأصلية عن المنطقة الاجتماعية والثقافية للمحيط الهادئ، إلى استعداد الشعوب الأصلية للمشاركة، وإلى انتظارها هذه الفرصة لما يقارب مائة عام، مما جعلها تتأخر كثيراً. وفي ظل التحديات المناخية العالمية، من الضروري الانتقال من المناقشات المعيارية بشأن المسائل المتصلة بالشعوب الأصلية إلى العمل، وذلك بضمان مشاركتها الكاملة والفعالة والمباشرة والهادفة في أعمال الأمم المتحدة على جميع المستويات، من الجمعية العامة إلى مجلس حقوق الإنسان. وحث رئيس المجلس على إجراء مشاورات ومفاوضات سريعة مع الدول وممثلي الشعوب الأصلية بشأن التدابير اللازمة الممكنة، بما فيها الخطوات الإجرائية والمؤسسية ومعايير الاختيار. وينبغي إجراء مشاورات ومفاوضات لما يكون ممكناً عقد الاجتماعات حضورياً، ويتعين توفير التمويل للمشاركة.

48- ودعا السيد أووربلا رئيس مجلس حقوق الإنسان إلى تعيين ميسرين مشاركين لإجراء المشاورات المقترحة - واحد تسميه الدول وآخر تسميه الشعوب الأصلية - اقتداء بالمستشارين المشاركين الذين يساعدون رئيس الجمعية العامة في عملياتها المتعلقة بالمشاركة. وحث المجلس على النظر في تمويل مشاركة منظمات الشعوب الأصلية والمؤسسات التمثيلية في الاجتماعات والمداولات التي تؤثر فيها دون الحاجة إلى اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

49- وأشارت ميغان ديفيس، رئيسة آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، إلى أن آلية الخبراء كانت من أشد المؤيدين لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. ونصّت المادتان 5 و 18 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية صراحة على حق الشعوب الأصلية في المشاركة في صنع القرار بشأن المسائل المتصلة بها، بما في ذلك حق الشعوب الأساسي في تقرير مصيرها، على النحو الوارد في المادتين 3 و 4 من الإعلان.

50- وأشارت إلى تقرير آلية الخبراء عن تقرير المصير⁽⁶⁾ الذي أبرز أن مشاركة الشعوب الأصلية على الصعيد الدولي، بما في ذلك التعبير عن آراء الشعوب الأصلية حول العالم وتجاربها المعيشية ووجهات نظرها في الأمم المتحدة، هي مثال على ممارسة تقرير مصيرها في الخارج وحققها في تحديد حيزها داخل المجتمع الدولي على أساس الحق في المساواة.

51- وأكدت السيدة ديفيس أن مشاركة الشعوب الأصلية نفسها ضرورية لتطور ولاية آلية الخبراء. وقد أسهمت ولايتها الموسعة إسهاماً إيجابياً في تحسين مشاركة الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال التزاماتها القطرية، التي يمكن للشعوب الأصلية نفسها تفعيلها. كما أنها تكفل استقلالية أكبر لآلية الخبراء، إذ يسمح لها باختيار موضوع تقاريرها.

52- وأعربت السيدة ديفيس عن أسفها لأن الشعوب الأصلية ومؤسساتها التمثيلية لا يمكنها أن تأخذ الكلمة في مجلس حقوق الإنسان إلا من خلال المنظمات غير الحكومية المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأنها "الشعوب" المعترف بها في المادة 1 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وينبغي منحها مركزاً رسمياً في الأمم المتحدة لتمكينها من التعبير عن نفسها على هذا النحو. ومشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة ضرورية وحاسمة لكي تستطيع الأمم المتحدة فهم مشاكل

(6) الوثيقة A/HRC/48/75، الفقرة 17.

حقوق الإنسان للشعوب الأصلية واقتراح تدابير حقيقية لمعالجتها. ولهذا السبب، اقترحت السيدة دافيس أن ينشئ مجلس حقوق الإنسان حلقة عمل للخبراء بمشاركة الدول والشعوب الأصلية والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة على قدم المساواة بهدف اقتراح توصيات بشأن السبل الممكنة لضمان تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في المجلس.

53- وشجعت السيدة ديفيس، بصفتها رئيسة آلية الخبراء، أعضاء مجلس حقوق الإنسان على النظر في كيفية تيسير مشاركة الشعوب الأصلية في أعماله ومناقشاته، ولا سيما في الحوار مع آلية الخبراء والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وهو ما يتطلب بطبيعة الحال إشراكها.

54- وأشارت مريم واليت محمد أبو بكرين، ممثلة الشعوب الأصلية عن المنطقة الاجتماعية والثقافية لأفريقيا، إلى أن المائدة المستديرة تشكّل خطوة رئيسية إلى الأمام نحو تنفيذ الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية⁽⁷⁾. ويمكن العودة بعملية تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية إلى العشرينات من القرن الماضي، عندما حُرّم زعيم شعب الهدنوسوني، ليفي جنرال، من إمكانية الحديث أمام عصبة الأمم. وقد أدى رفض السماح لممثلي الشعوب الأصلية بالمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة بها إلى زيادة رغبتها في تحقيق العدالة وساعدها على مواصلة الدفاع عن حقوقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، على مر السنين.

55- واعترفت السيدة أبو بكرين بالتقدم المحرز في تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء أماكن للدعوة مثل الفريق العامل السابق المعني بالشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية للشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. ومن شأن تعزيز المشاركة أن يمثل فرصة للمشاركة من أجل فهم أفضل للشواغل المحلية والدولية، وأن يحقق حلولاً متنوعة.

56- وأوصت السيدة أبو بكرين بأن يعقد مجلس حقوق الإنسان حلقات عمل بشأن المشاركة تضم الشعوب الأصلية والدول ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجميع المؤسسات الأخرى ذات الصلة بحلول عام 2023. وأشارت إلى أن وثيقة ألتا الختامية توصي بأن تعترف الأمم المتحدة بالشعوب الأصلية وأممها بناء على وجودها الحر الأصلي وسيادتها المتأصلة وحقوقها في تقرير المصير في القانون الدولي. وينبغي كحد أدنى منح مركز مراقب دائم للشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما يمكنها من المشاركة المباشرة بواسطة حكوماتها وبرلماناتها. كما دعت المجلس إلى التنسيق مع الفريق العامل للجنة الأفريقية المعنية بالشعوب/الجماعات الأصلية بشأن حقوق الإنسان والسكان واللجنة المؤقتة لتعزيز المشاركة في الأمم المتحدة بهدف تنظيم حوار إقليمي بشأن المشاركة.

باء - جلسة التحوار

57- أخذ ممثلو عدة دول وشعوب أصلية الكلمة للإدلاء بتعليقات ومقترحات. وأعربت الدول عن دعمها بوجه عام لمشاركة الشعوب الأصلية في مجلس حقوق الإنسان وعن التزامها بتعزيز تلك المشاركة. وأشارت الدول إلى الأحكام ذات الصلة من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وكذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية وقرار الجمعية العامة 321/71. وأبرز العديد من المتحدثين ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم بهمة في العملية من أجل المضي قدماً بجدول الأعمال وضمان المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية لممثلي الشعوب الأصلية

(7) قرار الجمعية العامة 2/69، الفقرة 33.

ومؤسساتها في الاجتماعات المتعلقة بالقضايا التي تؤثر فيها. وأشار بعض الممثلين إلى ضرورة تعزيز زيادة تمثيل ومشاركة الشباب والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية عن طريق تشجيع تنظيم حوارات وموائد مستديرة بين الأجيال.

58- وشددت بعض الدول على ضرورة أن ييسر مجلس حقوق الإنسان ومنتديات الأمم المتحدة ذات الصلة المشاركة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الحالية، لزيادة تعزيز دور ممثلي الشعوب الأصلية ومنظماتها في عمل الأمم المتحدة.

59- وأقرت بعض الدول بضرورة مناقشة المسائل الموضوعية والإجرائية الصعبة المشار إليها في البيانات الافتتاحية، لكنها شجعت على الانفتاح والمرونة فيما بين نظيراتها من الدول لكي تبدأ على الأقل المناقشات التي طالبت بها الشعوب الأصلية منذ وقت طويل. وأراد ممثلون آخرون الحصول على المزيد من المعلومات من الشعوب الأصلية لتحقيق إمام كامل بحالتها وبالتحديات التي تعترضها. ويحظى دور صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للشعوب الأصلية في دعم مشاركة الشعوب الأصلية في مختلف آليات الأمم المتحدة بتقدير وترحيب كبيرين. وتشجع الدول على مواصلة المساهمة في الصندوق.

60- وفيما يتعلق بالطرائق المحددة للمشاركة، اقترحت بعض الدول أن يسمح اختيار الشعوب الأصلية بمشاركة ممثليها الشرعيين في مجلس حقوق الإنسان من خلال عملية ديمقراطية ومنفتحة وشفافة. وطلبت بعض الدول معايير معينة لاختيار الخبراء. واقترحت إحدى الدول أن تمثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الشعوب الأصلية في المجلس. واقترحت أخرى النظر فيما إذا كان ممكناً تطبيق المجلس لنفس الطرائق أو ما شابهها على المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية عند مناقشة مسائل تؤثر في الشعوب الأصلية. وأيدت دول أخرى الشعوب الأصلية في دعواتها إلى إنشاء مجموعة وحيدة لمشاركتها في منظومة الأمم المتحدة وإلى عقد حوارات مع الشعوب الأصلية محلياً ودولياً.

61- وأشارت بعض الدول إلى الإنجازات التي حققتها على الصعيد المحلي عند معالجتها مسائل تتعلق بطرائق المشاركة وتحديد الحلول العملية. وسألت دول أخرى مباشرة ممثلي الشعوب الأصلية بشأن ما يمكنهم عمله في الأجلين القصير والمتوسط لتحسين المشاركة. وأشارت دول أخرى إلى أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يعزز الممارسات الجيدة وأن يسمح بمشاركة الشعوب الأصلية وبعتمادها بموجب مركزها الخاص، دون الاضطرار إلى الاعتماد على منظمة غير حكومية.

62- وقدمت بعض الدول اقتراحات ملموسة، مثل النظر في وضع إجراءات جديدة لمشاركة هيئات مختارة تابعة للأمم المتحدة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان. واقترحت أن ينظر المجلس، من الناحية الإجرائية، في كيفية منح مؤسسات الشعوب الأصلية مركزاً تشاركياً منفصلاً. واقترح أيضاً إنشاء هيئة جديدة تتألف من الدول وممثلي الشعوب الأصلية لتوفير هذا المركز، مع استكمال كل مودع استبياناً تستخدمه هيئة اختيار جديدة لتحديد ما إذا كان مقدم الطلب مؤهلاً للحصول على المركز. وستكون معايير الاختيار مرنة لاستيعاب مختلف الهياكل التنظيمية للشعوب الأصلية، ولا ينبغي أن يُسمح للدول باستخدام إجراء الاعتراض لمنعها من استبعاد مؤسسات الشعوب الأصلية التي لا تعترف بها. وشدد البعض على أنه لا يمكن استخدام اعتراف الدول وحده في البلدان التي ليست لديها عملية محلية رسمية للاعتراف بالشعوب الأصلية. وأشارت أخرى إلى ضرورة مطالبة مقدمي الطلبات بتقديم أدلة إضافية تتجاوز تحديد الهوية الذاتي، مثل صلات الأجداد بالأراضي أو الموارد، والتاريخ المشترك، ولغة الشعوب الأصلية أو ثقافتها، والحكم الذاتي.

63- وأعرب العديد من ممثلي الشعوب الأصلية عن اعتقادهم بأن دور مجلس حقوق الإنسان في عملية تعزيز مشاركتها ينطوي على أهمية حاسمة. واقترحوا أن تستند عملية ونتائج تعزيز مشاركتها إلى

الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مع إيلاء الاعتبار الكامل لتنوع أشكال التنظيم الاجتماعي، التقليدية والحديثة، للشعوب الأصلية. وأكد عدد من ممثلي الشعوب الأصلية أن إجراءات المجلس المتعلقة بالاعتماد ذات طابع معقد للغاية، وأن المشاركة في آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية هي الفرصة الوحيدة المتاحة لهم في الوقت الحاضر. وأقروا بالملاحظات المفصلة التي أدلت بها بعض الدول واقترحوا عقد حلقة عمل في عام 2022 للسماح بإجراء مناقشة ومشاورة متعمقة بشأن النقاط المثارة. غير أن بعض الدول كانت مترددة بشأن طرائق تنظيم حلقة العمل هذه وهيكلها ومهامها.

64- وأكدت شعوب أصلية عديدة من جديد أنه لا ينبغي اعتبارها منظمات للمجتمع المدني أو مجتمعات محلية. وأكدت رغبتها في المشاركة في جميع القضايا التي تؤثر فيها في أعمال مجلس حقوق الإنسان، عملاً بحقها في المشاركة في عمليات صنع القرار. ولاحظت بعض الشعوب الأصلية وجود مشاكل متعددة تواجهها فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت، والحوالز اللغوية، والتمويل غير المستقر، ونقص المعرفة بإجراءات المجلس. ودعت أعضاء المجلس إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، بالتشاور الوثيق مع الشعوب الأصلية، وفقاً لمبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة.

65- وعند تناول شرط الحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، اقترحت بعض منظمات الشعوب الأصلية إرساء عمليات اعتماد تحددها هذه الشعوب كفرصة لتعزيز مشاركتها. وسلط الضوء أيضاً على ضرورة إرساء عمليات إقليمية وعالمية لمقترحات الشعوب الأصلية لزيادة المشاركة داخل الأمم المتحدة. وأوصي بعقد اجتماعات إقليمية تغذي الحوار العالمي لتيسير زيادة مساهمة الشعوب الأصلية في هذه العمليات.

66- وأعرب ممثلو الشعوب الأصلية عن اتفاقهم مع بعض الشواغل التي أثارها بعض الدول، مثل مسألة مساواة واختيار وتمثيل المؤسسات الحقيقية للشعوب الأصلية. وأشار إلى استعداد الشعوب الأصلية الجيد لمعالجة هذه الأنواع من الشواغل، وإلى نظرها بالفعل في مسائل الاختيار والتمثيل السليم. ودعا بعض ممثلي الشعوب الأصلية مجلس حقوق الإنسان إلى إرساء عملية تفاوض حكومية دولية تهدف في نهاية المطاف إلى بلوغ حل يسمح بمشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة وفعالة في اجتماعات المجلس بشأن القضايا التي تؤثر فيها.

رابعاً - ملاحظات ختامية

67- شكرت السيدة وإيمان رانز هيم جميع المساهمين على دعمهم للدور المهم الذي لعبته مشاركة الشعوب الأصلية في عمل مجلس حقوق الإنسان وفي المنافع المترتبة على هذه المشاركة حيثما جرى تيسيرها وتعزيزها، وعلى اعترافهم بذلك. والمشاركة حاسمة لإعمال حقوق الشعوب الأصلية. ورداً على بعض الأسئلة الأكثر تفصيلاً حول ما يقترحه أعضاء اللجنة المؤقتة وممثلو الشعوب الأصلية على المدى القصير والمتوسط، أشارت إلى وثيقة كيتو الختامية للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول ما كان يُتصور على أنه عملية مناسبة ومفيدة للمستقبل. وسلطت الضوء على أمثلة لعمليات أجريت مؤخراً وشاركت فيها الشعوب الأصلية، وأبرزها الاستعراض الأخير لولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وبالنظر للمسائل والحوارات المهمة التي أثارت في المناقشات السابقة بشأن مشاركة الشعوب الأصلية في منظومة الأمم المتحدة، اقترحت سلسلة من حلقات العمل المواضيعية.

68- وأبرز السيد دير، في ملخصه للمناقشة والملاحظات الختامية، أن بعض الدول أبدت تأييدها لتعزيز المشاركة، في حين أثارت دول أخرى أسئلة مشروعة حول مدى جدواها وضرورتها. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، أشار إلى أن الشعوب الأصلية ليست منظمات غير حكومية، بل حكومات حقيقية ذات قاعدة شعبية، وإلى أنها في كثير من الحالات ظلت تضطلع بأنشطة حكم لعدة قرون. ولاحظ أيضاً أن الشعوب الأصلية لا ترى أن هياكل الأمم المتحدة وقواعدها ولوائحها مناسبة لها.

69- وأشار السيد دير كذلك إلى أن الدول طرحت أسئلة ذات صلة بشأن إجراءات الاعتماد، وإلى أن الشعوب الأصلية اقترحت عقد سلسلة من حلقات العمل لمناقشة تلك المسائل، وعرضت جدولاً زمنياً على رئيس مجلس حقوق الإنسان للنظر في هذا الاقتراح، على أمل تنفيذه. وقد طلبت الشعوب الأصلية بإجراء مناقشات حضورية مع الدول ما أن تُخفف القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وأن تُرفع القيود المفروضة على السفر، وذلك ربما في عام 2022. وقد حثت بعض الدول المجلس على أن يكون قدوة للأمم المتحدة بصفة عامة، وكذلك لمحاقل أخرى، فيما يتعلق بتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الاجتماعات والمداولات. وشجّع الجميع على عدم إغفال الركائز الثلاث للأمم المتحدة - السلام والتنمية وحقوق الإنسان - المتداخلة والمتشابكة.

70- وفي الختام، أشاد السيد دير بزعيم شعب هودينوسوني الذي سافر إلى جنيف في عام 1923 للتحديث إلى عصبة الأمم والدفاع عن حق شعبه في العيش بموجب قوانينه الخاصة وعلى أرضه وحسب معتقداته. وعلى الرغم من عدم السماح له بالحديث وعودته إلى وطنه في عام 1924، فإن رؤيته غدت الأجيال اللاحقة. وفي عام 2019، سافر الزعيم الحالي، ستيفن جاكوبس، إلى جنيف لإلقاء بيان أمام مجلس حقوق الإنسان، وقد حُرّم بدوره من الحق في الحديث كزعيم لشعبه. وقد تحدى السيد دير المجلس أن يحل هذه المسألة بحلول عام 2024 الذي يصادف مرور 100 عام على رفض عصبة الأمم لأول مرة السماح لزعيم هذا الشعب بالحديث أمامها.

خامساً- توصيات منبثقة عن المناقشة

71- مع مراعاة حقوق الشعوب الأصلية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يقود عملية تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القضايا التي تؤثر فيها، وبالتالي أن يكون مثلاً يحتذى به لجميع وكالات الأمم المتحدة.

72- وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يطلب من مفوضية حقوق الإنسان تنظيم حلقة عمل للخبراء على امتداد أيام بشأن مواضيع محددة، بغرض بدء مناقشة التدابير اللازمة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بشأن القضايا التي تؤثر فيها، بما في ذلك ما يتعلق بالخطوات الإجرائية والمؤسسية ومعايير الاختيار التي ينبغي تطبيقها من أجل مشاركتها، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والشعوب الأصلية ومجلس حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي أن تتضمن حلقة العمل دعوة لتقديم تقارير خطية لتحديد أفضل السبل الممكنة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في عمل المجلس.

73- وينبغي أن تعقد حلقة العمل المقترحة بشكل حضوري، مع توفير خيار المشاركة الافتراضية لمن يتعذر عليهم الحضور شخصياً، كلما سمحت الحالة الوبائية بذلك، ربما في عام 2022 أو أوائل عام 2023. وينبغي للمجلس أن يكفل توفير التمويل اللازم لسفر وإيواء ممثلي الخبراء للشعوب الأصلية

من المناطق الاجتماعية والثقافية السبع للمشاركة في حلقة العمل. وينبغي ألا يكون اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي شرطاً مسبقاً لمشاركتهم.

74- وينبغي لرئيس مجلس حقوق الإنسان أن يعين ميسرين مشاركين، تسميهم الدول والشعوب الأصلية، لإجراء مشاورات ومفاوضات رسمية وغير رسمية بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة، ولتيسير حلقة العمل المقترحة.

75- وينبغي استحداث مركز جديد، لا يستند إلى شروط اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل السماح للشعوب الأصلية بالمشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان وتمييزها عن ممثلي مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية أو المجتمعات المحلية. ويمكن اعتبار هذه المسألة موضوعاً في حلقة العمل المقترحة.

76- وينبغي تقييم الطرائق التي تشارك بموجبها الشعوب الأصلية في آليات الأمم المتحدة الأخرى، مثل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، لمعرفة ما إذا كان يمكن تطبيق أي جوانب من هذه الطرائق على عمل مجلس حقوق الإنسان، عندما يتعلق عمله بالشعوب الأصلية. ويمكن اعتبار هذه المسألة موضوعاً في حلقة العمل المقترحة.

77- وينبغي معالجة المسائل التي تعوق مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال مجلس حقوق الإنسان بشأن القضايا التي تؤثر فيها، مثل الوصول إلى الإنترنت، والتمويل غير الآمن، والحوافز اللغوية التي تواجهها الشعوب الأصلية. ويمكن اعتبار هذه المسائل موضوعاً في حلقة العمل. وينبغي أيضاً ضمان مشاركة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية.

78- وفي أي مناقشات مقبلة في مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، ينبغي السماح لمنظمات الشعوب الأصلية ومؤسساتها التمثيلية بالمشاركة دون اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي.